

أثر التدفقات النقدية الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان
خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤م)

The impact of external cash flows on economic
growth in Sudan During the period (1990 - 2014)

د. صلاح محمد ابراهيم احمد استاذ الاقتصاد المساعد
أ. محمد مسعود محمد ادریس - محاضر الاقتصاد القياسي
كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا - كوستي السودان

المستخلص :

هدفت الدراسة الى قياس اثر التدفقات النقدية الخارجية التي تتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر والديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤م) . تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس : ما اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان ؟ افترضت الدراسة ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان وان الديون الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان . استخدمت الدراسة في الجانب النظري المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات المحلية والأجنبية . وفي الجانب التطبيقي استخدم المنهج الوصفي التحليلي . أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تقود إلى تحسن دخل الفرد كما توجد علاقة طردية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان أي أن زيادة الديون الخارجية وتوجيهها نحو الإنتاج من شأنه زيادة النمو الاقتصادي كذلك توصلت الدراسة الى ان التدفقات النقدية الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي بنسبة ٢٠% توصي الدراسة بضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها تتم في نافذة واحدة كسبا للوقت والجهد وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان ، وينبغي تعديل ومراجعة التشريعات والقوانين الاستثمارية وذلك لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان وضرورة منح المستثمر الأجنبي مزيد من التسهيلات للاستفادة من مؤسسات التمويل المحلية كما

يجب الاستفادة من الديون الخارجية في مشروعات النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد إضافة إلى توجيهها إلى المشاريع الإنتاجية بدلاً عن المشاريع الخاسرة لأن ذلك يفاقم المديونية ويؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي كذلك يجب إدارة الدين العام بأكثر كفاءة وتوجيهه نحو المشروعات الاستثمارية والإنتاجية بهدف التصدير.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of external cash flows that are in foreign direct investment and foreign debt on economic growth in the Sudan during the period (1990 - 2014). The study represented a problem in the main question: What is the impact of foreign direct investment and foreign debt on economic growth in Sudan?

The study assumed that foreign direct investment affect economic growth in the Sudan and that the external debt affect the economic growth in Sudan. The study used the theoretical side inductive by extrapolating research studies and books, local and foreign journals. On the practical side, use descriptive and analytical approach.

The most important findings of the study: a positive relationship between FDI and economic growth in Sudan, where the increase in foreign investment leads to an improvement of per capita income and there is a direct correlation between external debt and economic growth in Sudan that is, increasing foreign debt and directing them towards production would increase economic growth, the study also concluded that pure foreign flows affect economic growth by 20%.The study recommends the need to facilitate administrative procedures and make them take place in a single window to save time and effort

and thus increase foreign direct investment flows, which in turn is reflected in the increase in economic growth rates in Sudan, and should be amended and the review of legislation and laws and investment in order to increase foreign direct investment flows, which in turn is reflected in the increasing rates of growth economic Sudan and the need to give more facilities foreign investor to take advantage of local financial institutions You should take advantage of the external debt in the growth and economic development in the country projects, in addition to direct them to productive projects rather than the money-losing projects because it exacerbates the debt and adversely affect the economic situation must also be public debt management more efficient and directed towards investment and productive projects for export.

الاطار المنهجي للدراسة

مقدمة :

تسعى الحكومات في هذا الزمان الى حشد مختلف جميع الموارد المالية المحلية والاجنبية الى أقصى حد ممكن لتمويل التنمية لكن شح هذه الموارد جعلت الحكومات تلجأ الى التمويل الخارجي في صورة قروض مشروطة وقد تكون ذات تكلفة عالية، أو أن تلجأ إلى استغلال الظروف التي انتهجتها العوثة مرهونة بضرورة تحرير الاقتصاد و تقليص آثار التقييد للسماح للبلد بالانفتاح على السوق العالمي الذي يمكن أن يوفر لها قدرا وافيا من الموارد التمويلية بشقيها في صورة تدفقات لرأس المال هادفة الى تحقيق الأرباح وزيادة النمو الاقتصادي . إن الوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة يعنى استمرار الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يستدعي الحصول على موارد مالية تمويلية مستقرة هي الأخرى، و تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي واحدة من التدفقات النقدية الخارجية التي تزايدت أهميتها في العقدين الماضيين و لكن تركزت عليها آثارا إيجابية في بعض البلدان وآثارا سلبية في بلدان أخرى.

رغم الموقع الجغرافي المتميز للسودان وانضمامه لعدد من الفعاليات والتكتلات العالمية والإقليمية إلا أن التدفقات النقدية الخارجية مازالت ضعيفة بسبب زيادة المديونية الخارجية في السنوات الماضية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في السودان بالإضافة الى الضغوط الدولية والحصار الاقتصادي . لتحقيق النمو الاقتصادي أعتمد السودان على التدفقات النقدية الخارجية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا.

مشكلة الدراسة:

أعتمد الاقتصاد السوداني على التدفقات النقدية الخارجية وبالاخص الاستثمارات الاجنبية والقروض الخارجية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي ودعم مشروعات التنمية. مما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١ / ما أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في السودان؟

٢ / ما أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أهمية النمو الاقتصادي واثار مصادر التمويل الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان إضافة إلى إعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التمويل الخارجي (المديونية الخارجية، الاستثمار الأجنبي) مع توضيح ظروف نشأة وأسباب تطور المديونية الخارجية في السودان وإبراز تأثيرها على الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

١ / التعرف على مساهمة التدفقات النقدية الخارجية في النمو الاقتصادي في السودان.

٢ / تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية في النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي:

١ / الاستثمارات الاجنبية لها علاقة ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي .

٢ / الديون الخارجية لها علاقة ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة في الجانب النظري المنهج الاستقرائي عن طريق إستقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات المحلية والأجنبية. وفي الجانب التطبيقي استخدم المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر المعلومات:

مصادر ثانوية مثل الكتب، المراجع، تقارير بنك السودان المركزي، تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الدراسات السابقة، الصحف اليومية والمجلات، و المواقع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

١ / الحدود المكانية: السودان - وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

٢ / الحدود الزمانية: خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤م).

هيكل الدراسة:

يتكون البحث من أربعة محاور، حيث تناول المحور الأول: الإطار المنهجي ويشتمل على خطة البحث و الدراسات التطبيقية السابقة، أما المحور الثاني فيشتمل على الإطار النظري، أما المحور الثالث فيتناول الإطار التحليلي، أما المحور الرابع الخاتمة وتشتمل على النتائج، والتوصيات. المراجع، الملاحق.

الدراسات السابقة:

(١٩٩٣) تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوداني، وأهم فرضيات الدراسة إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوداني من خلال تكوين نموذج كلي يحتوي على أربعة معادلات تشمل الاستثمار، الادخار، النمو ومعدلات الحساب الجاري، اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي، ومن أهم نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يؤثر على الادخار المحلي المباشر أو غير المباشر من خلال معدل النمو الاقتصادي، وإلى تحسين ميزان المدفوعات. يرى الباحث بأن الدراسة أعلاه. اتفقت مع الدراسة الحالية في أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

(٢٠٠١) تلخصت مشكلة البحث في التعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي، وأهم فرضيات الدراسة ما أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، استخدم الباحثان نموذج الانحدارات المدمجة فهذه الدراسة التي هدفت إلى معرفة المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار في البنية الأساسية، و درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والقروض الممنوحة

للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير المتغيرات السابقة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي الذي أسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٧ م). يرى الباحث بأن الدراسة أعلاه اتفقت مع الدراسة الحالية في أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

(٨) (٢٠٠٤): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد البريطاني. أوضحت الدراسة أن الحكومة البريطانية منحت شركة Motorola حوالي ٥٠ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٩١ للإنتاج في اسكتلندة لأن ذلك يخلق ثلاثة آلاف فرصة عمل ومنحت شركة Siemens ٥٠ مليون جنيه إسترليني للإنتاج في بريطانيا لأن ذلك يوفر فرص عمل لحوالي ألف شخص. ولكن في دراستهما التجريبية على الشركات البريطانية للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٦ وجدوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد فوائد إيجابية على إنتاجية الشركات المحلية إذا كانت الشركات الأجنبية تتجه إلى التصدير. أما إذا كانت تتجه للسوق المحلي فإنها تعمل على إزاحة الشركات المحلية وبالتالي تخفض الإنتاجية. اتفقت مع الدراسة الحالية في أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والاختلاف في أن الاستثمار الأجنبي يكون تأثيره مشروط بتوجيه الإنتاج بهدف التصدير.

(١١) (٢٠٠٤ م): أهم فرضيات الدراسة ما قابلية السودان وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، توصلت الدراسة إلى أن السودان يمتاز بموارد جيدة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل توفر الموارد الطبيعية الزراعية والنفطية بالإضافة إلى إن التشريعات الحكومية تمثل أكثر العناصر تشجيعاً للاستثمار. يرى الباحث بأن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وأن التشريعات والقوانين من أكثر العناصر تشجيعاً للاستثمار بالبلاد.

(١٢) (٢٠٠٩): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية في الفترة الزمنية ١٩٨٥-١٩٩٩ والتي اتبعت نموذج قياسي وذكرت بأن تأثير العولمة على المديونية الخارجية كان ضعيفا جدا وفي بعض الأحيان بالسالب، وبذلك يمكن القول إن المديونية الخارجية للبلدان بدأت بالتزايد، ومنذ السبعينات على أثر انفتاح الدول العربية على البلدان الغربية، وخاصة في مسألة

القروض الخارجية بسبب قيام تلك الأقطار وخاصة البلدان غير النفطية، في عمليات التنمية الاقتصادية والتي كانت معظمها موجهة أساس إلى الداخل باستثناء بعض من الدول العربية. اختلفت مع الدراسة الحالية في أنها تناولت أثر العولة على الديون الخارجية.

(^٣) (٢٠٠٩): هدفت الدراسة إلى معرفة دور الديون الخارجية والانفتاح التجاري والقوى العاملة في النمو الاقتصادي في سريلانكا باستخدام نموذج قياسي للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٦. أهم فرضيات الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية، والانفتاح التجاري والقوى العاملة. تشير النتائج أنه على المدى الطويل، قوة العمل، والانفتاح التجاري والديون الخارجية سيكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في سريلانكا. اتفقت مع الدراسة الحالية في أنها تناولت أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي واختلفت معها بإضافة متغيرين مؤثرين على النمو الاقتصادي وهما الانفتاح التجاري الخارجي والقوة العاملة .

(^{١٥}) (٢٠١١م): بعنوان الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية. تناولت أن الديون الخارجية تشل جهود التنمية وما يترقب عليها من انعكاسات اجتماعية خطيرة. من الملاحظ أن الكثير من دول العالم اضطرت إلى تأجيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وضعف معدلات الاستثمار فيها ذلك بسبب نقص في السيولة والموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف سياسات جديدة تؤسس لئلا استثماري ملائم. توصلت إلى أن انعدام التنمية الاقتصادية يؤدي إلى ارتكاب الجرائم والانحراف الأخلاقي، وأن انعدام الأمن الاقتصادي يؤثر على القرار السياسي للدولة، وأن انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة له انعكاسات خطيرة خاصة في مجال ترقية الاستثمار منها بسبب الإخفاق والانحراف عن الأهداف الأساسية للتنمية. كما أن توقف فاعلية الخطط بعد إعدادها أثر على أداء التنمية لأسباب تتعلق بمراحل الإعداد والتصميم، التنفيذ، المتابعة، وبل حتى التمويل. اختلفت دراستها مع الدراسة الحالية في أن الديون الخارجية تعتبر معوقاً رئيسياً لحركة التنمية والنمو الاقتصادي في السودان.

الإطار النظري :

أولاً: النمو الاقتصادي :

مفهوم النمو الاقتصادي: مفهوم النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل في

إنتاج البلد^(١٣). كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. بناءً على ما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي، وارتفاع معدل الدخل الفردي^(١٤).

مفهوم التنمية الاقتصادية: مفهوم التنمية الاقتصادية يعني أنها سلسلة من التغيرات والتأقلم الذي بدوره يتوقف النمو^(١٥)، ومجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي^(١٦). يمكن تعريف التنمية على أنها، مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. من هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر افتتاحها وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج. الأمر التي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

تفسير النمو والإشارة إلى تكاليفه: يحدث النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:

أ/ زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترة السابقة.

ب/ حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

ت/ التقدم الاقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمرارية وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ث / عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.
١ / العمل: هو مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته^(١٦)، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذلك بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

٢ / رأس المال: هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين^(١٧) بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

٣ / التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية

تصنيف الأمم المتحدة: يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الاجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة والتعليم ومستوى الدخل الحقيقي- وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب ووفقه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات^(١٨).

المجموعة الأولى: هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين (١,٠٨)، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة. المجموعة الثانية: فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة هي التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية ما بين ٠,٥٠ و ٠,٧٩.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن ٠,٥٠.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضحت الدراسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أن أهم محدداته هي: هيكل التكاليف في البلد المضيف، الاختلاف في العائد، معدل نمو السوق، والصفات المؤسسية للبلد المضيف. كما يعتمد أيضاً على مقدرة البلد المضيف على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر^(١٧). وتعتمد مقدرة البلد على جذب الاستثمار ثمار على العوامل التالية: مناخ الاستثمار والتجارة، جودة البنية التحتية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي والاقتصادي مستوى التعليم.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام (١٩٩٣) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه «الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك ١٥% من ملكية المشروع^(١٨)». عرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال. يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة، حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته.

ثالثاً: مناخ الاستثمار في السودان:

السودان كغيره من الدول يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل يمكن وضعها فيما يعرف بمناخ الاستثمار تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

١ / العوامل السياسية والأمنية: أحد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو عدم الاستقرار السياسي والذي يتمثل في تغير نظم الحكم وتغير الحكومات، نلاحظ في حالة السودان وجود استقرار وثبات نسبي بالإضافة إلى وجود تحولات كبيرة تكفل الحريات، والمشاركة لأكثر عدد ممكن من الأحزاب السياسية في تسير دفة الحكم. هذا الاستقرار النسبي قلل من مخاوف العديد من المستثمرين الأجانب ودفعهم باتخاذ قرار الاستثمار في السودان.

٢ / الأوضاع الاقتصادية والمالية: شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع

القرن الواحد وعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة. وأهم مقومات هذا التطور تمثل في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد. في ظل هذه الفلسفة تبنت الحكومة سياسات التحرير الاقتصادي في عام ١٩٩٢ وعملت على خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية والتي من بينها الهيئة العامة للاتصالات، وشركة الخطوط الجوية السودانية، والعديد من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، كما قامت أيضاً بفك الاحتكار الممنوح للعديد من مؤسسات القطاع العام والتي من بينها احتكار الحبوب الزيتية، واحتكار تسويق الماشية وغيرها، تزامنت هذه^(١) السياسات مع برامج إصلاح اقتصادي في مجال الضرائب، سعر الصرف، والخدمات المصرفية وقد أدت مجمل هذه التغيرات إلى تحسين كبير في مستوى الأداء الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط ١٪ خلال الثمانينات إلى متوسط ٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٤، وانخفضت معدلات التضخم من حوالي ١٢٠٪ إلى أقل من ٩٪ وقد أعادت السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف التأكيد على استقرار سعر الصرف وتعزيزه واختفاء السوق السوداء بالنسبة للنقد الأجنبي وضبط التوسع النقدي وتنظيم الائتمان وقد اتسع التحسن في الأداء الاقتصادي ليشمل العديد من القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، فشهد قطاع البناء والتشييد والطرق نمواً كبيراً ونما قطاع الصناعة والتعدين وأحرز قطاع الزراعة توسعاً كبيراً، كما نما وتطور أيضاً قطاع الخدمات وقطاع التعدين. ضمن هذا التطور، فقد حقق الجانب المالي والذي تعكسه ميزانية الحكومة تطورات إيجابية كبيرة تمثلت في زيادة الإيرادات من متوسط أقل من مليار دولار إلى حوالي ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وانخفضت بذلك عجز الموازنة العامة لمستويات غير مسبوقة إلى (١٪). أما على صعيد القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) فقد سجل ميزان المدفوعات تحسناً كبيراً نتيجة لتحسين الميزان التجاري حيث زادت صادرات السودان من حوالي ٥٠٠ مليون دولار خلال الثمانينات وأوائل التسعينات إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ تزامنت تلك الزيادة مع تدفق كبير لرأس المال الأجنبي اسهم في تحسين حساب رأس المال.

٣ / الأوضاع القانونية والتشريعية^(١) : تبنت الحكومة السودانية العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية التي اسهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الإصلاحات تمثلت في الآتي : قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥ ، والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل مزيد من الإعفاءات للمستثمرين وذلك في عام ١٩٩٦ وهو الآخر تم استبداله بقانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩ وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام ٢٠٠٠ ومرة أخرى في عام ٢٠٠٣ . احتوى قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩ تعديل ٢٠٠٣ العديد من الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأمين وتحويل أرباحه للخارج في أي وقت شاء بالإضافة إلى حق امتلاك أصول المشروع بما فيها قطعة الأرض المقام عليه المشروع الاستثماري وحق التمتع بإعفاء من ضرائب أرباح الأعمال والضرائب الجمركية لفترة تصل إلى ١٠ سنوات . كما تم إدخال العديد من الإصلاحات على النظام القضائي والعدي والدي الذي يكفل عدالة التقاضي لدى المحاكم السودانية عند نشوب النزاعات .

٤ / البنيات التحتية : يعتبر ضعف البنيات الأساسية أحد أهم المظاهر السلبية في مناخ السودان الاستثماري حيث يفتقر السودان لشبكة فعالة للطرق والكباري والمطارات الحديثة تسهل حركة نقل السلع وحركة تنقل الناس بين المواقع المختلفة، كما يفتقر السودان لمصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية هنالك مجهودات بذلت في سبيل تحسين وضع البنيات الأساسية أسهمت تلك المجهودات في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال، ووسائل النقل وغيرها، كما أن هنالك مجهودات جادة تهدف بخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية حديثة ومواكبة للنهضة المرتقبة بعد اكتشاف البترول وإحلال السلام بالسودان، تشمل هذه المجهودات مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والجوية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجاري وغيرها كما يوجد اتجاه لتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين بالإضافة إلى خلق قطاع مصرفي متطور وقطاع تأمين، ومرافق تعليمية وصحية ذات مستوى متقدم تساهم في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين والأجانب، والعمل على خلق قطاع بناء وتشديد متقدم يساهم في توفير عقارات تجارية وسكنية تفي باحتياجات المستثمرين الأجانب. ضمن الجهود المبذولة لتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي، قامت الحكومة

بإنشاء مناطق حرة في كل من سواكن والجبلي، أشتمل قانون تلك المناطق على الإعفاءات والامتيازات التالية^(١) :

١ / حق التملك الكامل للمستثمرين

٢ / الحرية الكاملة في تحويل رؤوس الأموال والأرباح.

٣ / رفع القيود المفروضة على تداول النقد الأجنبي ٤ / الإعفاء الكامل من ضريبة الدخل بالنسبة للأجانب ٥ / الإعفاء الضريبي الكامل للشركات العاملة لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد.

٦ / الحرية الكاملة في توظيف العمالة المحلية والأجنبية ٧ / تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول والإقامة ٨ / حق الاستفادة من الميزات التفضيلية التي تكفلها الاتفاقات الدولية مع بقية دول العالم.

٥ / البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية: اهتمت الحكومة السودانية خلال الخمسة السنوات السابقة بالجوانب الإدارية والإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الاستثمارية تأكيداً لدور الدولة في ترقية وتطوير البيئة الإدارية للاستثمار فقد تم ترفيع جهاز الاستثمار إلى وزارة الاستثمار بموجب المرسوم الدستوري رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢. تتلخص اختصاصات وزارة الاستثمار في المحاور التالية :

أ / وضع إستراتيجية وسياسات وأولويات الاستثمار ب / تنفيذ قانون تشجيع الاستثمار واللوائح الصادرة بموجبها ج / إعداد الخرائط الاستثمارية الاتحادية الولائية ث / السعي لتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل إجراءاته ج / تطوير نظم وأساليب ترويج الاستثمار ح / متابعة تنفيذ سياسات الاستثمار وتقويمها خ / السعي لجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية د / توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية الأساسية ز / أي مهام يكلفها بها مجلس الوزراء تهدف لتعزيز مناخ الاستثمار.

رابعاً : فرص ومجالات الاستثمار في السودان :

فرص الاستثمار في القطاع الزراعي: توقعت منظمة الفاو أن يكون السودان مصدر رئيسي للغذاء في العالم في المستقبل القريب. هذه الموارد وفرت العديد من فرص الاستثمار والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ / مشروعات زراعية مروية بضاف النيل الأبيض والأزرق وهي أراضي خصبة تصلح لزراعة القطن والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهة البقوليات والبصل

- ٢ / خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه.
 - ٣ / مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني.
 - ٤ / إدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية.
 - ٥ / الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية كتصنيع مواسير تغليف الآبار الجوفية وتصنيع مضخات الآبار الجوفية ومحركاتها وقطع غيارها وصيانتها^(١).
 - ٦ / الاستثمار في مجال الإنتاج البستاني على مدار العام خاصة في فصل الشتاء حيث إن التنوع المناخي للسودان يجعل للسودان ميزة نسبية تمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه في غير موسم إنتاجها في أوروبا،
 - ٧ / التوسع الرأسي في المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها أو إعادة تنظيمها وإدخال أو إعادة الإنتاج الحيواني بتوفير المياه اللازمة والاستفادة من المخلفات الزراعية كعلف للحيوان.
 - ٨ / التوسع الأفقي بإنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية
 - ٩ / تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء.
 - ١٠ / إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطي لسودان.
 - ١١ / صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل بأساليب حديثة.
- فرص الاستثمار في القطاع الصناعي : تتوفر في السودان العديد من فرص الاستثمار في مجال الصناعة حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل صناعة السكر، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتغليف ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت وغيرها. تتوفر أيضاً فرص الاستثمار في صناعة الاسمنت حيث تتوفر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات. كما توجد فرص للاستثمار في صناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية والدوائية وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة^(١) من أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الاستثمار في مجال الصناعات البترولية حيث يوجد في السودان احتياطي نفطي كبير تمهد لاستثمارا قضي مجال الصناعات البترولية توجد فرص إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتر وكيماوية. توجد فرص صناعات معدنية وصناعة تجميع السيارات بمجمع جياذ الصناعي (جنوب الخرطوم). هذا بالإضافة إلى

صناعات متنوعة ومتعددة تنتشر في مناطق البلاد المختلفة. تشمل فرص الاستثمار في قطاع البترول ما يلي:

أ / الاستثمار في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط.

ب / الاستثمار في مجال عمليات المصب مثل البتر وكيمائيات، خطوط الأنابيب مصافي البترول، تخزين وتوزيع المنتجات البترولية.

ت / أما في قطاع التعدين توجد فرص للاستثمار في مجال إنتاج الذهب، الحديد الرخام، الجبس وملح الطعام. توجد أيضاً فرص للاستثمار في الغاز الطبيعي. تم اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في مناطق البحر الأحمر الساحلية في شرق السودان وهناك فرصة كبيرة للعمل في اكتشاف وصناعة الغاز.

فرص الاستثمار في قطاع البنية الأساسية : مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها السكك الحديدية، الطرق البرية، الكباري العلوية والانفاق، الطرق المائية الداخلية، الطيران المدني والنقل الجوي، الموانئ والملاحة البحرية، النقل البري (شاحنات / بصّات وغيرها). ويشمل ذلك مجال الاتصالات، وكذلك الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، ومجالات أخرى متعددة. يمكن تفعيل هذه الفرص كما يلي^(١). إنشاء شركات اتصالات في مجال الهاتف الثابت أو الهاتف السيار حيث لا زالت توجد مناطق شاسعة لم تغطيها خدمات الاتصالات، كما أن فوائد الاستثمار في مجال الاتصالات مرتفعة قد تصل في بعد الأحيان إلى أكثر من ٥٠%. تم إنشاء شركات توليد وتوزيع الكهرباء بأشكالها المختلفة في الطاقة المائية أو الحرارية أو الشمسية وغيرها، تقدر الطاقة الكهربائية المتوفرة في السودان بحوالي ٨٠٠ ميغاواط داخل الشبكة القومية مع أن حاجة السودان الحالية أكثر من ضعف هذه الكمية المتوفرة مع وجود إمكانية لزيادة الطلب لأكثر من ذلك في حال إنشاء صناعات وقيام مشروعات أخرى. تم إنشاء شركات تنقية المياه لأغراض الشرب، تتوفر المياه لهذا النوع من المشروعات كما يوجد طلب عالي عليه داخل وخارج السودان. تم إنشاء شركات طرق وإنشاءات عقارية حيث توجد العديد من الفرص المتاحة في مجال الطرق والكباري وتشديد عقارات تجارية وسكنية، لا زال السودان يعاني من نقص كبير في الشركات المؤهلة تأهيل عالي للقيام بالمشروعات العقارية الكبيرة.

فرص الاستثمار في القطاع الخدمي: توجد العديد من فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية تشمل هذه الفرص إنشاء بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة، يعاني القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتقنية

المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الاعتمادات بحجم كبير، إذا ما تم إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، يوفر القطاع المصرفي فرص عوائد كبيرة حيث معدلات الربحية في هذا القطاع تصل إلى أكثر من ٣٠٪، خاصة وأن بعض البنوك توزع عوائد على ودائع الاستثمار والمحافظة الاستثمارية تصل إلى ٢٣٪. إنشاء شركات تأمين، تتوفر في السودان إمكانية نجاح شركات التأمين^(١) لتقديم خدمات إعادة التأمين على نطاق واسع، بالتالي الفرص متاحة لأي جهة تمتلك رأس المال والخبرة والكفاءة لتقديم خدمات تأمين متطورة.

خامساً: الديون الخارجية :

تعريف و مفهوم المديونية الخارجية : تكونت سنة ١٩٨٤ مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف أشمل للمديونية الخارجية وقد نص على أن «إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل^(١٨). كما يعرف البنك الدولي القروض الخارجية بأنها «الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات. تعرف المديونية الخارجية تعريفاً موحداً رغم المشكلات التي يثيرها تعريفها وهو نتاج تفاعل في ثلاث هيئات دولية مهمة وهي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي العالمي ومنظمات التعاون والتنمية الاقتصادية.

تطور المديونية الخارجية: أدت زيادة أسعار النفط المفاجأة في بداية السبعينات من القرن الماضي إلى فوائض ضخمة من الدولارات وأودعت أغلب هذه الفوائض في المصارف الغربية وأخذت تلك المصارف تقوم بإقراض هذه الودائع من خلال قروض تقدم للدول النامية. وبدأت بذلك دورة الدين والإقراض. كما ارتفعت معدلات الفائدة السائدة لتلك الفترة بنسب عالية؛ وذلك نتيجة للإقراض. وعليه تم جدولة هذه الديون لبعض الدول المقترضة، مما زاد من المستحقات المترتبة عليها، وأصبحت هذه الدول مهددة بعجزها عن دفع التزاماتها، وبذلك ارتفعت مديونية الدول النامية^(١٩).

تصنيف الديون الخارجية، تُصنف الديون الخارجية إلى ثلاثة أنواع القروض الحكومية والقروض المتعددة الأطراف والقروض الخاصة. عرفت القروض الحكومية بأنها القروض الرسمية التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى، أما القروض المتعددة الأطراف بأنها تمنح من طرف منظمات دولية. وبالنسبة للقروض الخاصة فهي القروض التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو إلى البنوك^(٧). تصنف القروض أيضاً بحسب طبيعة المقرض كونها رسمية أو شبه رسمية، وتصنف أيضاً حسب شروط الدفع سهلة أو صعبة، ولكن للاقتصاديين طريقة تصنيف أخرى، فتصنف حسب مساهمة هذه القروض في خلق فوائض مالية وفوائض في الميزان التجاري، فإذا اسهمت تصنف بقروض منتجة، أما إذا أستخدمت في مشاريع غير استثمارية فتصنف بقروض غير المنتجة^(٨).

تحليل بيانات متغيرات الدراسة

أولاً: الإطار النظري للنموذج: تمر عملية بناء النماذج القياسية بأربعة مراحل رئيسية هي مرحلة التوصيف وتعتبر أهم خطوات البحث القياسي وتعني التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات وتتضمن تحديد متغيرات النموذج التي تنقسم إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية بعد ذلك ينتقل الباحث مباشرة إلى توقع قيم وإشارات المعالم حسب النظرية الاقتصادية بعد ذلك يسعى الباحث إلى صياغة الظاهرة محل الدراسة رياضياً، ولا تحدد النظرية الاقتصادية شكل العلاقة الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية أو عدد معادلات النموذج الاقتصادي وللتغلب على مشكلة الشكل الرياضي يلجأ الباحث إلى المحاولة والتجريب ومن الممكن تحديد الشكل الرياضي للعلاقة بالاستعانة بالرسم البياني للبيانات الفعلية في رسم كل متغيرين فقط في كل مرة آخذين في الاعتبار كل من المتغير التابع وواحد من المتغيرات المفسرة أو المستقلة، مرحلة تقدير النموذج التي تتم بعد تجميع البيانات عن المتغيرات التابعة والمستقلة إذا هي عملية تحويل العلاقة الدالية إلى علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام إحدى طرق الاقتصاد القياسي. مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر وتعني تقييم النتائج المتحصل عليها لكي نحدد مدى الاعتماد عليها وتشتمل على معايير اقتصادية تتعلق بإشارات وقيم معاملات العلاقات الاقتصادية، ومعايير إحصائية وهي عدد من الاختبارات تجري لتحديد درجة الاعتماد على تقديرات معاملات النموذج وتلي الاختبارات الاقتصادية من حيث الأهمية وتتضمن

اختبار معنوية نموذج الانحدار المقدر والقدرة التفسيرية له باستخدام اختبارات $F, R^2, \bar{R}^2$ ، اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام t, r, S, E و معايير قياسية مثل اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي، اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد حاد في النموذج المقدر. مرحلة التطبيق والتنبؤ ووضع السياسات وهي المرحلة الأخيرة وفيها يستخدم النموذج المقدر إما لتحليل سياسة اقتصادية معينة سبق وان اعتمدت أو للتنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل^(١٤).

ثانياً: توصيف النموذج

تم تكوين النموذج التالي لقياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤م. وتمت صياغة النموذج بالشكل القياسي الرياضي التالي:

$$Q_i = a_0 + a_1 FDI_i + a_2 D_i + a_3 AR(1) + \varepsilon_i$$

حيث إن :

Q_i : النمو الاقتصادي FDI_i : الاستثمار الأجنبي المباشر
 D_i : الديون الخارجية $AR(1)$ انحدار ذاتي من الدرجة الأولى
 ε_i : المتغير العشوائي a_0 : الثابت أو القاطع a_1 الميل الحدي للاستثمار الأجنبي
 a_2 : الميل الحدي للديون الخارجية a_3 : الميل الحدي للانحدار الذاتي
 يتوقع البحث أن تكون قيم كل المعلمات موجبة $a_0, a_1, a_2, a_3 \geq 0$
 ثالثاً : الإطار التحليلي للنموذج

تم تحليل البيانات السنوية لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المختلفة لبنك السودان المركزي، العروض الاقتصادية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق المنهج القياسي اعتماداً على نماذج اختلاف الشرطي العام المنحدر ذاتياً بالتركيز على نموذج اختلاف التباين الشرطي العام الأسّي المنحدر ذاتياً Exponential General Auto-regression Conditional Heteroscedasticity E GARCH وباستخدام

الحزمة الحاسوبية Eviews تم الحصول على النتائج التالية :

١ / اختبارات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

اختبار جارك بيرا: تم اختبار فرض العدم ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مقابل الفرض البديل ان البيانات ليست عشوائية.

المتغيرات / الإحصاءات الوصفية	Q	FDI	DRAW
القيمة المحسوبة لجارك بيرا	8.747987	6.970050	2.007749
القيمة الاحتمالية لجارك بيرا	0.12601	0.30653	0.366457

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن القيم الاحتمالية المقابلة للمتغيرات أكبر من (٥٪) بالتالي يتم قبول فرض العدم إن جميع البيانات التي تحتويها المتغيرات عشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

اختبار سكون السلسلة : يختبر فرض العدم أن السلسلة غير ساكنة مقابل الفرض البديل إن السلسلة ساكنة (مستقرة).

من الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الديون (٤,٢٣) وهي أكبر من أقل قيمة (٢,٦٣) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني بأن سلسلة الديون الخارجية ساكنة. كما أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (٥,١٤) وهي أكبر من أقل قيمة (٢,٦٣) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني بأن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة. كذلك أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير النمو الاقتصادي (٣,٠٥) وهي أكبر من أقل قيمة (٢,٦٦) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني بأن سلسلة النمو الاقتصادي ساكنة.

Null Hypothesis: D(DRAW) has a unit root			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.233495	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.147981	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	
Null Hypothesis: D(Q,2) has a unit root			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.053108	0.0488
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations			
and may not be accurate for a sample size of 18			

٢/ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج :

DRAW	FDI	Q	
25858.15	7772.827	2310.277	الوسط الحسابي
8160.771	12344.99	2505.929	الانحراف المعياري
41806.00	31081.00	8544.511	أعلى قيمة
15300.00	12.30000	4.771047	أدنى قيمة
24660.50	1048.300	1556.739	الوسيط
26	26	26	عدد المشاهدات

يوضح الجدول أعلاه قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج حيث يحتوي الجدول علي قيم الوسط الحسابي و المجموع والقيم العليا والدنيا والوسيط وعدد المشاهدات والانحرافات المعيارية .

$$Q_i = 0.143 FDI_i + 0.06 D_i + 0.06 D_i + [AR(1) = 0.59$$

$$Std \rightarrow (0.01) \rightarrow (0.00) \rightarrow \rightarrow \rightarrow \rightarrow (0.04)$$

$$R^2 = 0.86$$

$$DW 1.85$$

٤ / تقييم النموذج المقدر :

المعايير القياسية : إشارة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي. بينما إشارة معلمة الديون الخارجية موجبة مما يعني وجود علاقة طردية الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظري الاقتصادية.

المعايير الإحصائية :

أ / اختبار T : إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من ٥% مما يعني أن معلمة الاستثمار a_1 معنوية (٠,٠٠٠)، وإن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من ٥% مما يعني أن معلمة الديون الخارجية a_2 معنوية (٠,٠٠٠).

ب / اختبار المعنوية الكلية : بما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار F أقل من ٥% أي (٠,٠٠٠٠) فإننا نرفض فرض عدم القائل أن كل المعلمات مسحوبة من مجتمع معلماته تساوي الصفر ونقبل الفرض البديل القائل إنه على الأقل توجد معلمة واحدة لا تساوي الصفر.

$$H_0; a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = 0$$

$$H_0; a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq 0$$

ت / القوة التفسيرية : إن قيمة معامل التحديد (٨٦) % أي أن ٨٦ في المائة من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي سببها الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية، وإن ١٤% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى عوامل أخرى مضمنة في المتغير العشوائي.

المعيار القياسي :

$$H_0; E(\varepsilon_i \varepsilon_t) = 0; i \neq t$$

$$H_1; E(\varepsilon_i \varepsilon_t) \neq 0; i \neq t$$

بما أن $DW = 1.86$ قيمة وهذه القيمة تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي.

النتائج:

١ / توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في السودان حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تقود إلى تحسن دخل الفرد والعكس بالعكس.

٢ / توجد علاقة طردية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان أي أن زيادة الديون الخارجية وتوجيهها نحو الإنتاج من شأنه زيادة النمو الاقتصادي والعكس بالعكس.

٣ / يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الادخار المحلي من خلال النمو الاقتصادي.

٤ / الموارد الاقتصادية في السودان وعوامل السوق والكفاءة تعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

التوصيات:

١ / ينبغي تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها تتم في نافذة واحدة كسباً للوقت والجهد وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان.

٢ / ينبغي تعديل ومراجعة التشريعات والقوانين الاستثمارية وذلك لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان.

٣ / منح المستثمر الأجنبي مزيد من التسهيلات كالاستفادة من مؤسسات التمويل المحلية.

٤ / ينبغي الاستفادة من الديون الخارجية في مشروعات النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد إضافة إلى توجيهها إلى المشاريع الإنتاجية بدلاً عن المشاريع الخاسرة لأن ذلك يفاقم المديونية ويؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي.

٥ / يجب إدارة الدين العام بأكثر كفاءة وتوجيهه نحو المشروعات الاستثمارية والإنتاجية بهدف التصدير.

المصادر والمراجع :

١ / الهجوج ، حسن بن رفدان (٢٠٠٤) «اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

٢ / برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، ص ٤٥١.

- ٣ / بودل، بيريرة، دور الديون الخارجية والانفتاح التجاري والقوى العاملة في النمو الاقتصادي سريالانكا، عن طريق استخدام نموذج قياسي للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٦، ٢٠٠٩م.
- ٤ / جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني العروض الاقتصادية أعداد مختلفة.
- ٥ / جمهورية السودان، البنك المركزي، تقارير البنك لسنوات مختلفة.-
- ٦ / جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات لسنوات مختلفة
- ٧ / جنوحات، (٢٠٠٦) إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة. قسم العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر. دكتوراه.
- ٨ / جورج وهيجزين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦، ٢٠٠٤م.
- ٩ / خليل، (٢٠٠٨). «التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨».
- ١٠ / درويش، راضي (٢٠٠٩). «دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية». مجلة الإدارة والاقتصاد.
- ١١ / عبد الرحيم الحسن، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، رسالة كاجستير غير منشورة جامعة الخرطوم ٢٠٠٤م.
- ١٢ / عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية .
- ١٣ / محمد عبد المعطي النفعي رسالة ماجستير بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي (١٩٩٠-٢٠١٠م).
- ١٤ / محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الثانية.
- ١٥ / هند، النور فضل المولي (٢٠٠١م): الديون الخارجية وأثرها علي التنمية الاقتصادية في السودان . بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

16/ Bouklia, Rafik and zatla, Nagat, "The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, France, Round Table Conference March 30th 2001.

- 17/ De Mello, L. (1997) "Foreign Investment in Developing Countries and Growth, A Selective Survey", Journal of Development Studies, October
- 18/ DEMBINSKI, M. Pawel ,l'endettement international. OCDE, Paris, 1988, p.20.
- 19/ M.J.Fry, Foreign Direct a macroeconomic framework finance Efficiency ,incentives and Distortion International Economics Development ,work Bank , Washington . D.C, May 1993

الملاحق :

Dependent Variable: Q				
Method: ML - ARCH				
Date: 04/04/17 Time: 12:40				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Failure to improve Likelihood after 113 iterations				
Presample variance: Backcast (parameter = 0.7)				
LOG(GARCH) = C(4) + C(5)*ABS(RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1))) + C(6)				
*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(7)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
FDI	0.143295	0.013987	10.24489	0.0000
D	0.055713	0.001844	30.20793	0.0000
AR(1)	0.593887	0.047221	12.57672	0.0000
Variance Equation				
C(4)	11.40264	2.836022	4.020645	0.0001
C(5)	3.623881	1.193793	3.035602	0.0024
C(6)	-0.415394	1.023123	-0.406006	0.6847
C(7)	-0.161207	0.230223	-0.700220	0.4838
R-squared	0.858614	Mean dependent var		2402.497
Adjusted R-squared	0.845761	S.D. dependent var		2512.170
S.E. of regression	986.6121	Akaike info criterion		15.45184
Sum squared resid	21414878	Schwarz criterion		15.79313
Log likelihood	-186.1480	Hannan-Quinn criter.		15.54650
Durbin-Watson stat 1.848766				
Inverted AR Roots .59				